هل ما زالت فرضيات باريس 3 صالحة؟

عبد الحليم فضل الله

2008/11/15

حدد البيان الوزاري للحكومة الحالية مهام اصلاحية عدة، متبنياً ما يشبه التسوية بين مقاربات متعددة، وهناك من يحاول اليوم اعادة انتاج الصورة بخلفية وحيدة، هي برنامج الحكومة المقدم الى مؤتمر باريس 3 والمقترحات الواردة في موازنات 2006، 2007، 2008، متجاهلاً ما تمت مراكمته من خطط وبرامج على مدى الاعوام العشرة الماضية، ومتخطياً الاضافات التي أوردها البيان الوزاري، وخصوصاً منها مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع عمليات الانتاج وتبني مقاربة اجتماعية اكثر وضوحاً. ومن المعروف ان ورقة باريس 3 والموازنات الثلاث، اتخذت من ظروف الانقسام السياسي غطاء لها، واخلت بالمعادلة الدقيقة التي رسمت بعد الطائف، حين أوكل لفريق واحد أمر وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية العامة، شرط أن يتم ذلك في اطار توافق يحفظ الاستقرار ويضمن عدم المساس بالتوازن الداخلي. ومع انّ هذه المعادلة كرّست النزعة المضادة للاصلاح فهي أهون حالاً من محاولات الانفراد التام التي عطّلت آليات التوافق الداخلي في العامين المنصرمين.

نعم يجب إعادة النظر بمرجعية الاصلاح المالي والاقتصادي الاجتماعي في لبنان، وتحديداً مرجعية برنامج لبنان الاقتصادي الذي رفع الى مؤتمر المانحين في باريس بداية 2007، كونه لم يحقق اياً من الاهداف المرسومة، ولأن مبادئه لم تعد ملائمة في ظل التحولات الداخلية والخارجية الكثيرة.

فقد فشلت الحكومة في تحقيق تقدم كبير في اي من المسارات الستة التي قام عليها البرنامج، والمتصلة بتحفيز النمو، واصلاح القطاعين الاجتماعي والمالي، ومواصلة سياسات التثبيت النقدي، وتوظيف المساعدات الخارجية للجم تصاعد الدين. ومع أن تقرير تقدم العمل بشأن تطبيق تعهدات باريس 3 تحدث عن إطلاق أكثر من نصف المبادرات الاصلاحية، ومعظمها أعدته حكومات سابقة، فإنّ ذلك لم ينعكس على النشاط الاقتصادي الذي بقي أسير الشروط الخارجية الواقعة خارج سيطرة السياسات العامة. ومؤشرات الفشل على صعيد تنفيذ البرنامج كثيرة، فبورصة بيروت لا زالت صغيرة جداً مقارنة بأقل دول المنطقة، وبيئة الأعمال بقيت على حالها تقريباً وخصوصاً في مجالي تحسين ظروف عمل القطاع الخاص وتخفيض كلفة الانتاج. والى الآن لم يتم تنظيم الاسواق الداخلية وكبح الممارسات الاحتكارية التي برزت قوتها اثناء ارتفاع الاسعار العالمية، فتمكنت من اقتناص عدة نقاط لصالحها، لتجعل لبنان أحد اكثر دول المنطقة تعرضاً للتضخم.

وحتى الآن لم تبدأ اللجنة الوزارية المكلفة وضع استراتيجية اجتماعية متوسطة الامد بممارسة مهامها، وفي وقت يعاني فيه الإنفاق الاجتماعي من انخفاض الكفاءة، ويتناسب توزيع التجهيزات الاجتماعية على المناطق عكساً مع خريطة الفقر. في حين أن نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الذي اقرته اللجان النيابية سابق على باريس 3 ويرتبط إقراره بأزمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أكثر منه بتبني مقاربة اجتماعية جديدة. ولا يعد التعثر على صعيد الاصلاح الاجتماعي الشامل الذي اعتبره البرنامج شرطاً لنجاح الاصلاحات الاخرى، دليلاً على الإخفاق بقدر ما يشير الى وجود أجندتين لباريس 3 ظاهرة سيتم إهمال جزء كبير منها، ومستترة تمثلها التزامات لبنان تجاه صندوق النقد الدولي.

أما اخطر الإخفاقات فهو عجز الحكومة عن تحقيق اي من توقعات "السيناريو الماكرو اقتصادي" الذي يعد تكثيفاً لاهداف البرنامج وغاياته. وبغض النظر عن البراعة في زيادة حجم الفوائض الأوليّة، فإن النتائج المالية المحققة تثبت بما لا يدع مكاناً للشك عجز السلطة المالية عن قلب دينامية الدين العام نزولاً كما جاء في ورقة باريس 3. وبناء على تقديرات مسودة مشروع موازنة 2009، سيصل الدين العام الاجمالي إلى حوالي 49 مليار $ في نهاية العام المقبل، أي ما يوازي 182% من الناتج المحلي القائم، في مقابل 157% أوردها السيناريو، وستبلغ نسبة كل من العجز وخدمة الدين العام والنفقات الاجمالية الى الناتج 11.85% و15.5% و 37% على التوالي في مقابل 5.9% و11.9% 28.7% حسب توقعات السيناريو المذكور. هذا مع العلم بأن الحكومة استثمرت جيداً في ضريبة التضخم، فتمكنت من زيادة وارداتها وتخفيض نفقاتها مستفيدة من النمو الاسمي للناتج المحلي .

وبمعزل عن المضمون والنتائج، فإن برنامج باريس 3 وتعهداته لم يعد يشكل دليل عمل جيد في ظلّ العاصفة المالية العالمية، التي اطاحت بفرضيات طالما آمنت بها الحكومة اللبنانية ورفعتها الى مصاف المسلمات، ومنها: الثقة بقدرة الاسواق المالية الدولية على تأمين تمويل لا حدود له، والثقة بنوايا واستعداد الحكومات الغربية لمد يد العون عند الحاجة، والإيمان المطلق بمبادئ التحرير الاقتصادي القائمة على تقليص حجم الدولة وخصخصة موجوداتها، و التعويل على قدرة السياسة النقدية على صنع المعجزات.

لم يعد مقبولاً التمسك بمبادئ باريس 3، دون مراقبة ما يجري حولنا، فالعالم برمته يتهيأ لمراجعات جذرية ربما آلت الى احياء دور القطاع العام، والانتقال من نمط نمو قائم على الاستهلاك الممول بحركة الاموال قصيرة الاجل، الى نمط نمو يستند الى الاستثمار الممول بالادخار او بتدفق برؤوس الاموال طويلة الأجل، وقد يصل الامر الى التخلي عن التفويض الحصري الذي منحته رأسمالية ميلتون فريدمان–رونالد ريغان للسلطة النقدية، لصالح السياسات الشاملة والمتكاملة.

قد لا يكون بوسع الحكومة الحالية تحقيق الكثير من متطلبات الاصلاح، لكن بمقدورها القيام بأمرين: من جهة التكيف مع التحولات العالمية والاستعداد للمخاطر الناجمة عنها، ومن جهة ثانية وضع ركائز جديدة للتوافقات الوطنية حول مسائل الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، ولا بأس بمراجعة السياسة النقدية التي اخفقت في لجم التضخم وسمحت بحدوث تقلبات حادة تجاه العملات الرئيسية في العالم فيما عدا الدولار طبعاً.

وهناك ما يكفي من الوقت لفعل ذلك.